العـرب فـي الذكـرى العشـرين لاحتـلال العـراق

بقلم:

سميرة رجب

مضى عشرون عاماً، منذ مارس ٢٠٠٣، على الغزو والاحتلال الأنجلوأمريكي للعراق، وعلى خروج العراق من معادلة الأمن القومي الاستراتيجي العربي عموماً والخليجي خصوصاً، وانتقاله من دولة في مقدمة الدول النامية، غنية وذات قوة مهابة، إلى دولة متخلفة فقيرة، مدمرة، هزيلة، تسودها المليشيات وينخر الفساد في كل مفاصلها؛ بلا سيادة ولا إرادة، بل تعيش تحت سطوة أعدائها التاريخيين، واشنطن- طهران- تل أبيب، في مشهد سياسي هو الأقذر على مدار التاريخ الحديث... مشهد يثبت يومياً عدم عدالة القانون الدولي (إن وجد)، ومدى بشاعة العلاقات الدولية، ولاإنسانية الهيمنة الغربية، ووحشية القوة الأمريكية، وخطرها الدموي التدميري على البشرية.

على مدار العقدين المذكورين كان الإصرار على استمرار تدمير العراق، والتقهقر السياسي والأمني المتسارع في العالم العربي، من ضمن أهم المؤشرات التي تؤكد أن كل ما حصل للعراق قد تم بإرادة وتخطيط وإعداد ومنهجية مدروسة، ومضمونة النتائج، وبسبق الإصرار والتعمد؛ أي أن خطة تدمير العراق وتحويله إلى دولة محطمة فقيرة تحكمه العصابات، كانت مُعدَّةً قبل الغزو، وبدأ تنفيذها بعد الاحتلال، لتحقيق مصالح أمريكية جيوسياسية ذات أهمية قصوى في الصراع على نشوء نظام دولي جديد.

على مدار عشرين سنة كان لسقوط النظام الوطني العربي في العراق، وإنهاء دوره كأهم قوة استراتيجية لتوازن كفتي الأمن والسلام الإقليمي، ضريبة باهظة على مستوى الوطن العربي من المحيط إلى الخليج، ومازالت المنطقة تدفع هذه الضريبة بما تعانيه من تدهور مستمر على المستويين الداخلي والخارجي، من خلال التهديدات الأمنية، والفوضى العارمة، والإنهاك العسكري والاقتصادي والمالي، وحروب الإرهاب، والحروب غير التقليدية المستعرة في الإعلام والمعلومات والتكنولوجيا... بل دفعت دولاً عربية ثمناً أغلى بسقوط أنظمتها وإفقارها وانهيار عُمْلاتها، وزعزعة استقرارها أمام جحافل مليشيات الطوائف والمذاهب والأحزاب الدينية والراديكاليات الإرهابية والمتطرفة، إضافة إلى تدمير مدن وتقسيم وسلب أراضي دول، وتجفيف أنهار دول أخرى، ولا يزال الحبل على الغارب.

العرب والبديهيات السياسية التاريخية الغائبة

البديهيات هي «المستوى الأساسي للمعرفة العملية والحكم العملي الذي نكون جميعاً في حاجة إليه لمساعدتنا على المعيشة بطريقة معقولة وآمنة» (تعريف قاموس كامبريدج)، وهنا يعنينا فهم المصطلح لفهم أسباب تكرار بعض الظواهر والأحداث العربية الخطيرة والأخطر في حياة الشعوب ضمن معطيات متشابهة، حتى تبدو بديهية رغم اختلاف العصر والزمان، ما يرقي بها إلى درجة النظرية التي يجب أن تكون على طاولة المعنيين بها.

والبديهيات المعنية هنا هي ذات علاقة بعلوم السياسة والاستراتيجيات الأمنية الإقليمية العربية والشرق أوسطية، أي هي بديهيات سياسية تاريخية تخبرنا عن ظاهرة المد والجزر في العلاقات العربية بجوارها الجغرافي، وخصوصاً إيران (بلاد فارس)، وبالتحديد في فترات الغزو والاحتلال التي تَعَرّض لها العراق عبر التاريخ القديم والحديث. بديهيات يمكن قياسها استراتيجيا وجغرافيا وديموغرافيا، وإثباتها عبر شواهد ومعطيات ودلائل تاريخية وثقافية، كما يشهد على صحتها الواقع الأمني والجيوسياسي المتردي الذي يحكم المنطقة والأمة خلال العقود الأخيرة.

وهناك جهود بحثية تاريخية للعلماء العرب على درجة عالية من العلمية في شأن توثيق هذه الظاهرة وإثباتها كبديهيات متداولة، وهي بديهيات لا تخفى أبداً عن أبناء المنطقة، مما يؤكد أنها كانت معروفة أيضاً للذين خططوا وقرروا غزو العراق وإسقاط نظامه العربي وتدميره منذ ٢٠٠٣... فترى هل كان الأمر واضحاً للزعماء العرب عندما وافقوا (بالترهيب أو بالترغيب) على الغزو والاحتلال.

أولى هذه البديهيات التاريخية هي أن العراق الذي واجه أكثر من ٤٠ غزواً دموياً مدمراً، ليعود بعد دحر كل غزو إلى بناء حضارة جديدة على مدار تاريخه الممتد على ٧ آلاف سنة، وبموجب موقعه الجيوسياسي على الحدود الشرقية الأكثر خطراً على المنطقة العربية عموماً، وبفضل ثرواته الطبيعية الثرية والمتجددة التي حباه الله بها، يشكل القوة العربية الكبرى التي صنعها التاريخ والجغرافيا من أجل حماية هذه الحدود. نعم... التاريخ والجغرافيا صنعا العراق وجعلا منه قوة بشرية واقتصادية وثقافية مهيأة وقادرة دائماً، مادياً ومعنوياً، على دفع الغالي والنفيس من أجل سلامة الأمة، وحماية كل أرض العرب... وهذه بديهية أوضح من نور الشمس المشرقة في بلادنا العربية.

والبديهية الثانية تؤكد أنه عبر التاريخ حينما يسقط النظام العربي القوي في العراق، وتسقط سلطته المركزية، ينشأ فراغ وخلل أمني كبير في عموم المشرق العربي، وكانت الغزوات تتوالى على المنطقة لتدخل الأمة في فترات انكسار وانحسار حضاري لا تُشفى منها إلا بعد دحر الغزاة والانتصار عليهم؛ وعوداً على البديهية الأولى لا يكون هذا الانتصار ودحر الغزاة إلا عبر العراق، أرضاً وشعباً... هذا ما يؤكده التاريخ الذي تم اجتثاثه من مناهجنا التعليمية، والغائب (سهواً أو عمداً) عن قرارات الدفاع العربي المشترك، منها قرار غزو العراق.

البديهية الأخرى والأهم هي أنه عبر التاريخ أيضاً كان دائماً لدول الجوار، وخصوصاً إيران، السبق في ملء أي فراغ أمني وعسكري استراتيجي يحدث في المنطقة بسبب سقوط العراق وإنهاء قوته الاستراتيجية، ولطالما استغلت إيران تلك الفرص التاريخية للدخول مع الغزاة إلى المنطقة في شكل احتلال عسكري، أو استيطان ديموغرافي، أو في هيئة عصابات وفرق وجماعات اجتماعية ودينية وغيرها، أو بنشر النفوذ الأمني والسياسي والإرهابي المكثّف للتدمير تارة، ولزعزعة الأمن والاستقرار تارة أخرى.

وعلى مدار قرون كان لإيران تاريخ حافل بالتحالف مع الأجنبي ضد العرب وضرب مصالح الخليج والجزيرة العربية واختراق المنطقة، كما نجحت مراراً في سلب أراض شاسعة على طول حدود الوطن العربي الشرقية، من العراق شمالاً إلى خليج عمان جنوباً.

العرب والمستقبل

واليوم، في الذكرى العشرين للاحتلال الأنجلوأمريكي الهمجي البشع للعراق، نتساءل: ما المصالح التي حققها العرب الذين سعوا للخلاص من النظام العربي العراقي، وأسهموا في الخلاص من العراق القوي؟؟؟؟.. وما الذي كسبه بعض الزعماء العرب من سباق التآمر على استبدال العراق القوي بعراق هزيل مدمر يحتله الأمريكان وتحكمه إيران وإسرائيل بالوكالة؟؟؟... ويا ترى هل تم استيعاب الدرس؟؟

أسئلة ليست معقدة أبداً، بل نجد أجوبتها كل يوم في كل أحداث المنطقة المتردية منذ عشرين سنة.

بإلقاء نظرة شاملة على مدى استقواء دول الجوار الإقليمي ومدى إخفاق الردع العربي، لم ينل العرب عموماً أي مكسب من احتلال العراق، بل كان نصيبهم الخسائر المستمرة حتى اللحظة، ما بين تقدم مشاريع دول الجوار (إيران، تركيا، إسرائيل) التي وجدت نفسها في الفرصة التاريخية السانحة للاستقواء والتمدد وقضم المزيد من الأراضي العربية، والتسيد في الفراغ الأمني الإقليمي؛ وبين الإخفاق والمكابرة وحرمان العرب من أي دور في شأن هذا الأمن الإقليمي، واستمراء حالة التردي والتخبط السياسي، والحروب الأهلية والإقليمية، وتخلف مرتبة العالم العربي في مستقبل عالمي يتجدد، وفي نظام دولي جديد ينشأ، وفي علاقات دولية جديدة تتشكل، وموازين اقتصادية عالمية تتغير، وثورة تكنولوجية تصنع معايير السلطة والقوى الدولية... وخلال عقدين صار العربي نموذجاً للإرهاب، وصار عالمنا العربي منطقة غير آمنة وغير مستقرة، وهزائمنا مزمنة في حروب التضليل الإعلامي، وكافة أنواع حروب القوى الناعمة وأسلحتها الفكرية والمعرفية والعلوم الإنسانية المفقودة من قواميس الحكم العربية؛ وهي حروب وأسلحة أبعد ما تكون عن الحروب التقليدية والأسلحة القديمة المكدسة في مخازن جيوشنا.

العرب والمستقبل

ليس من الصعب الإجابة عن أي تساؤلات تخص ماضي وحاضر العرب كأمة وكمنطقة وكدول كانت حتى وقت قريب في التاريخ موحدة جغرافيا وثقافيا، ولكن من الصعب وضع تصور منهجي استراتيجي لمستقبل المنطقة.

ففي ظل تضخم حجم الغموض الذي يلف العلاقات العربية العربية؛ وفي ظل اتساع رقعة اللاعبين الإقليميين والدوليين في الصراع على الكعكة العربية، ودخول إسرائيل، بعد إيران، في اللعبة من بوابة الأمن والاتفاقيات التي لا يمكن، بأي شكل من الأشكال، إضفاء حسن النوايا على مضامينها، يبدو من الصعب بلورة توقعات فكرية حول مستقبل البلاد العربية ككتلة، أو كدول منفردة؛ رغم أن هناك دولاً عربية تحاول ضبط بوصلة اتجاهاتها نحو المستقبل، وتجاوز ما يلف هذه الاتجاهات من عدم اليقين.

لذلك، ورغم أن استشراف المستقبل، والتخطيط له، يتحمل فهم وتفسير عدد من الاحتمالات، فيما هو ممكن أو متوقع، أو ما نريده لمصالحنا، من هذا المستقبل، إلا أن ارتفاع معدلات عدم اليقين يعد أحد أهم مخاطر هذا الاستشراف.

ويزداد عدم اليقين في استشراف المستقبل عندما يشكل الواقع الراهن ضغطاً سلبياً شديد التأثير على اتخاذ القرار، وعندما تتعدد أنواع الأخطار المباشرة وغير المباشرة، وترتفع معدلات الجهل بالماضي وتتدنى القدرة على استخلاص العبرة منه... وبإيجاز يزداد حجم وخطر عدم اليقين في استشراف المستقبل العربي عندما تكون الأمة أمام مخططات دولية تخترق مراكز الحكم وثقافة الشباب العربي، وأمام أعداء تاريخيين مثل إيران وإسرائيل، من دون امتلاك أسلحة توازي أسلحتهم الخبيثة (الباطنية، البراجماتية، العملانيّة، الشعوبية) التي يجيدون استخدامها للوصول إلى أهدافهم.

ورغم المحاذير المذكورة، فإنه لا بد من استشراف بعض الرؤى حول التموضع العربي في الصراعات الدولية القائمة، والتحولات الدولية القادمة، أو المتوقع منها.

العرب في محاور الصراع الاستراتيجي الجديد

في مقال للمفكر العربي الدكتور السيد ولد أباه «استراتيجيات الحواجز والجبهات: الاتحاد الإماراتية- ٢٠٢٣/٣/١٢) وبعد سرد حول جملة من الأمثلة التي تثبت نظرية استراتيجية دول الحواجز ودول الجبهات عبر التاريخ الحديث، وربط تلك النظرية بالصراع الدولي القائم، يصل الكاتب إلى «أن مَحاور الصراع الاستراتيجي الدولي ستتركز مستقبلا حول مثلث: بحر الصين والبحر الأسود وشرق المتوسط، بما يفسر تنامي أهمية الدول التي تضطلع بدور الحواجز أو الجبهات في مناطق الصدام العالمي»، وإن التحولات التقنية والاقتصادية المعاصرة قد أبطلت «المفاهيمَ التقليدية للجغرافيا السياسية المتمحورة حول نظرية المجال الحيوي»، إذ إنه «وفق هذه النظرية، التي اعتمدتها القوى الدولية الكبرى منذ نهاية القرن التاسع عشر، لا تتحدد مصالح البلدان بحيزها الجغرافي السيادي، وإنما بفضاء مصالحها الإقليمية الذي هو مجال حركتها الدبلوماسية وإطار تدخلها ونفوذها».

ومما لا شك فيه أن الصراعات الدولية القائمة في صدد خلق مرتكزات جديدة في العلاقات الدولية، ومقبلة على تحولات ذات تأثير مباشر على نقطة توازن القوة في هذه العلاقات؛ ويذكر الدكتور ولد أباه في هذا السياق أن هناك اختراقا في مفاهيم «التوازن في المجال الحيوي» للدول بمختلف أحجامها بما يكرّس «الدور المتزايد للبلدان المحدودة الحجم، وإن كانت حاسمة التأثير»... وحيث إن عالمنا العربي من الدوائر الأساسية في الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية «ويقع على تماس مع مسارح الاشتباك الجيوسياسي المستقبلي»، فإن هناك أهمية لبناء «منظور استراتيجي جديد للنظام الإقليمي العربي في ضوء المستجدات الراهنة، وفيما وراء التحديدات الرائجة مثل الشرق الأوسط الكبير وغرب آسيا».

ولربما وجدتُ في هذا التحليل الاستراتيجي المتفوق مبرراً عملياً لبعض المتغيرات الجديدة في سياسات دول الخليج العربي إقليمياً ودولياً، بدءًا من التوجه اقتصاديا وتكنولوجياً نحو الشرق، مروراً بموقف الحياد الإيجابي في الصراع الروسي الغربي في أوكرانيا، وفي الصراع الأمريكي الصيني، وصولاً إلى التحول الاستراتيجي في الرؤى الإقليمية بترميم وبناء وإعادة تأهيل بعض تلك العلاقات مع إيران، إسرائيل، تركيا.

إن التوجه الخليجي نحو الشرق، خلال العقد الأخير، يعد من فضائل التحول الدولي نحو التعددية القطبية، مثلما كان احتلال العراق، وملأ إيران وتركيا وإسرائيل الفراغ الأمني العربي، وما لحق ذلك من سياسات الهيمنة الأمريكية، يعد أحد أبشع مخرجات فترة نظام القطب الأمريكي الأوحد، ما بعد الحرب الباردة.

وهنا لا بد من التنويه إلى أن الصراع الإعلامي الحالي بين إسرائيل وإيران، المهدد لأمن المنطقة ومستقبلها، يمثل شكلا من أشكال الاختلاف على توزيع النفوذ (الغنيمة) وبناء مرتكزات القوة في منظومة التحولات القادمة، خصوصاً في ظل التغول الإيراني مقابل الهزال والتفتت العربي بعد احتلال العراق... وهذا الصراع ما هو إلا تقاطع صغير في حيز المصالح المتبادلة بين إيران وإسرائيل في منطقتنا العربية؛ تلك المصالح الممتدة من هندسة إدارة الاحتلال في العراق، وحراسة الحدود الإسرائيلية من جنوب لبنان إلى المناطق السورية المحتلة وغيرها. ورغم أن هذا الصراع لن يصل إلى مستوى الحرب المباشرة بينهما، فإن البلاد والمصالح العربية ستبقى هي المستهدفة في مرمى الطرفين إلى أمد غير محدود، سواء بالغارات الإسرائيلية المباشرة كما في لبنان وسوريا، أو في الاحتلال الإيراني غير المباشر كما في العراق واليمن وسوريا ولبنان، أو في التهديدات الأمنية الاستراتيجية الداخلية والخارجية التي تشكل نزيفاً دموياً ومالياً واقتصادياً عربياً واجتماعياً مباشرا في منطقة الخليج العربي، ومعوقاً للتنمية والمستقبل العربي عموماً... هذا المستقبل الذي بدأ يتشكل عبر الاندفاع الخليجي نحو الاتفاق مع إسرائيل ودخولها إلى المنطقة من بوابة الأمن الإقليمي من جهة، ونحو خيار السلام مع إيران بهدف حماية أمن واستقرار المنطقة من جهة أخرى.

ويكمن الخلل في هذه التحولات الجارية، والمستقبل الذي نستشرفه، في أن الطرف العربي يعمل في ظل إنهاك سياسي وأمني استراتيجي يتراكم منذ سقوط العراق القوي، مقابل استقواء جيران إقليميين متربصين يعملون في ظل الفرصة الذهبية التاريخية السانحة أمامهم بعد زوال العراق القوي... وقد يجيب هذا، بإيجاز شديد، عن أي سؤال حول توقعات الأيام القادمة وانعكاس أثر الاتفاقيات والبيانات في التحولات الدولية في ظل نظام دولي جديد ناشئ، وفي سلوك دول الجوار العربي التي لا تهاب إلا القوي القادر على تحجيم أدوارهم عبر التاريخ... ومن السؤال يُستشف الجواب.

sr@sameerarajab.net

قضايا وحوادث

Incidents and issues

تقديم: إسلام محفوظ

ESLAMMAHFOOUZ@HOTMAIL.COM

وصفة طبية تبرئ خليجيا من تعاطي الحبوب المخدرة

برأت المحكمة الصغرى الجنائية خليجيا من حيازة وتعاطي المواد المخدرة بعد أن قدم المتهم وصفة طبية تفيد بتناوله أقراصا طبية مخدرة لمعاناته من تداعيات عملية جراحية اجراها في العمود الفقري، وأن تلك الأقراص مسكنات لما بعد العملية الجراحية، حيث أكدت المحكمة أن تقرير مختبر السموم والعقاقير أكد أن الدواء المصروف بالوصفة الطبية يتطابق مع المادة المضبوطة بحوزة المتهم من حيث النوع والتركيز ولا يتحقق معه قصد التعاطي.

وقال المحامي خليفة الشاجرة إن موكله خليجي متزوج من بحرينية وعند دخوله المملكة من خلال جسر الملك للقاء زوجته وأبنائه وذلك للسفر بنفس اليوم إلى دولة أوروبية نظرا إلى طبيعة عمله من خلال مطار البحرين قام ضابط الجمارك بجسر الملك فهد بتفتيش حقيبته وقام بأخذ الأدوية التي وصفها له الطبيب لآلام الانزلاق الغضروفي وتم أخذه إلى مبنى التحقيقات وتم توقيفه وعرضه على النيابة العامة، حيث تم تقديمه للمحاكمة بعد أن أسندت النيابة العامة إليه أنه في غضون عام ٢٠٢٢ بدائرة أمن جسر الملك فهد حاز وأحرز بقصد التعاطي مؤثراً عقلياً (البريجابالين) في غير الأحوال المرخص بها قانوناً.

○ المحامي خليفة الشاجرة.

حيث دفع الشاجرة بعدم توافر الأركان العامة لجرائم المخدرات، حيث إن المتهم يعاني من انزلاق غضروفي وخضع للعديد من العمليات الجراحية ويتعاطى تلك الأدوية والعقاقير عن طريق وصفات طبية معتمدة، ولو أنه كان ينوي تناول تلك العقاقير بقصد التعاطي لجلب كميات تكفي حاجته مدة طويلة وكان ليخفيها بشكل لا يتم اكتشافه بسهولة ولكن لعدم وجود انصراف النية نحو تعاطي تلك الأدوية على أنها مخدرات فدخل بها إلى جسر الملك فهد بحسن نية وبشكل طبيعي ولم يقم بإخفائها فمن ثم ينتفي سوء النية لدى المتهم.

كذلك عدم علم المتهم بأن تلك الأدوية من المحظور تناولها وتداولها وخصوصاً أنها لعلاجه من الأمراض التي يعاني منها بحسب التقارير الطبية المرفقة ولو تم الكشف عليه لبيان صدق أقواله من أنه يعاني من تلك الأمراض ليثبت لدى عدالة المحكمة أن العقاقير المضبوطة ما هي إلا لعلاجه بحسب ما أورده المشرع في ترخيصه لإباحة تناول تلك العقاقير فمن ثم تكون أركان جريمة التعاطي المقدم بها المتهم للمحاكمة غير متوافرة في حقه.

وعدم توافر القصد الجنائي في الواقعة الماثلة لعدم توافر علم الجاني بأن ما يحرزه من المواد المخدرة الممنوعة قانوناً وإنما كان تصرف المتهم بحسن نية حيث انه يتناول تلك الأدوية ليس بمحض إرادته وتصرفه الشخصي ولكن بناء على وصفات وتقارير طبية أجبره المرض على تناولها.

كما دفع بعدم تصور معقولية الواقعة، قائلا إن من غير المعقول والمقبول أن يقوم شخص وهو يعلم جيداً أنه يتعاطى مخدراً أن يضعه في حقيبة سفره وبشكل ظاهر وواضح كان الأجدر عليه إخفاءها حتى يستطيع المرور بها ولا سيما أنه يقوم بوضعها بشكل ظاهر للعين المجردة الأمر الذي لا يتصور معه حدوث الواقعة من أساسه، كما أشار إلى عدم وجود سابقة للمتهم حيث إن الثابت من صحيفة استعلام الحالة الجنائية للمتهم عدم وجود سابقة واحدة فالمتهم يتردد على مملكة البحرين بحكم زواجه من بحرينية ولم تقيد ضده حتى مجرد مخالفة فالمتهم لديه أسرة وأولاد مقيمون معه ويقوم بالإنفاق عليهم ولم يقم بأي سلوك إجرامي أو فعل شائن طوال مدة تردده على المملكة وحتى لم يقم بأي مخالفة طوال تردده على المملكة وإنما وجوده بالمملكة بهدف زيارة أهل زوجته معها وليس للتعاطي.

ورقة اتفاق عرفي تلزم مديونا رد ٨ آلاف دينار

ألزمت المحكمة الكبرى المدنية العاشرة بحرينيا سداد ٨٠٠٠ دينار لآخر بعد أن اقترض المبلغ وتعهد برده على دفعات بموجب ورقة اتفاق عرفية، إلا أنه تنصل من اتفاقه وامتنع عن سداد المبلغ. وتعود تفاصيل الواقعة إلى لجوء المدعي إلى المحكمة بدعواه شرح فيها أن المدعى عليه وقع إقراراً بمديونية لصالحه يقر فيها بأحقيته بمبلغ ٨٠٠٠ دينار وأنه سيقوم بسداد هذا المبلغ له خلال ثلاث سنوات من تاريخ التوقيع، إلا أنه تخلف عن سداد المبلغ المطلوب بالرغم من مطالبة المدعي له بذلك.

حيث أشارت المحكمة إلى أن الثابت من مطالعة المحرر العرفي المقدم من المدعي وهو عبارة عن إقرار مديونية مذيل بتوقيع وبصمة منسوب صدورهما للمدعى عليه حيث أقر فيه بمديونيته بمبلغ ٨٠٠٠ دينار لصالح المدعي وفق الثابت بإقرار المديونية المرفق وغير المطعون عليه بأي مطعن.

وأشارت إلى أنه إذ حل أجل الدين المستحق ولم يبادر المدعى عليه بالسداد وكان هذا الأخير على الرغم من إعلانه قانوناً إلا أنه لم يحضر جلسات التداعي أو يدفع الدعوى بثمة دفع أو دفاع ينال منها أو يقدم دليل السداد ما يكون هذا المحرر حجة عليه بما تضمنه، ولهذه الأسباب قضت المحكمة بإلزام المدعى عليه بسداد مبلغ المطالبة للمدعي والمقدر بـ٨ آلاف دينار.

إحالة واقعة شيك بدون رصيد إلى «المدنية» لنظر تعويض بحريني بـ٥٠ ألف دينار

أحالت المحكمة الصغرى الجنائية الثانية دعوى مدنية ضد بحريني أصدر شيكا بدون رصيد لآخر بذريعة المشاركة في صفقة شراء حديد وحصل منه على ٥٠ ألف دينار، وذلك بعد أن أدانت المتهم وقضت بحبسه ٣ أشهر عن تهم إعطاء شيك بسوء نية ليس له رصيد.

وقال المحامي زهير عبداللطيف إن صديق موكله كان قد تعرّف على المتهم وعرض عليه الأخير مشاركته في صفقة لشراء حديد سيكون لها عوائد أرباح كبيرة وذلك مقابل شراكته في الصفقة بمبلغ ٥٠ ألف دينار، ولكي يطمئن صديق المجني عليه بشأن حقوقه، فقد أصدر له شيكاً بالمبلغ لا يحمل اسم المستفيد، فقام صديق المجني عليه بتظهير الشيك للمجني عليه استيفاء لدين بينهما، لكن عندما توجه الأخير إلى البنك لصرف الشيك اكتشف أن الحساب مغلق وأن صاحب الحساب والمخول بالتوقيع هو المتهم. وأحالت النيابة العامة المتهم إلى المحكمة بتهمة إعطاء بسوء نية الشيك المبين الوصف والقيمة بالمحضر للمستفيد المجني عليه، وعند حلول موعد الصرف تبين أنه ليس له مقابل وفاء كاف قائم وقابل للتصرف فيه.

○ المحامي زهير عبداللطيف.

وأشار المحامي عبداللطيف في مرافعته إلى أن المستقر عليه في أحكام محكمة التمييز أن «سوء النية في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد يتحقق بمجرد علم الساحب بأنه وقت إصداره لم يكن له مقابل وفاء كاف وقائم وقابل للتصرف فيه، ويستفاد من هذا العلم من مجرد إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب»، وقال إن ذلك متحقق في الدعوى، وطلب من المحكمة قبول الادعاء بالحق المدني في القضية الجنائية وإحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة بلا مصاريف عملا بحكم المادة ٢/٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية.

وقالت المحكمة في حيثيات الحكم إنها انتهت إلى إدانة المتهم عمّا أسند إليه من اتهام ما يتعيّن معه قبول الادعاء بالحق المدني، إلا أنه لما كان الفصل في التعويضات يستلزم إجراء تحقيق خاص وهو ما ينبني عليه إرجاء الفصل في الدعوى الجنائية، الأمر الذي ترى معه المحكمة إحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المختصّة بلا مصاريف، وقضت المحكمة بمعاقبة المتهم بالحبس ٣ أشهر وقدّرت كفالة ١٠٠ دينار لوقف التنفيذ وإحالة الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية إلى المحكمة المختصة بلا مصاريف.